مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م. بدرية صالح عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1053
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 20:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The Political Role of Iraqi Woman After 2003

الكلمة المفتاحية : **الدور السياسي، المرأة في العراق**.

Keywords: The Political Role, Iraqi Woman.

م. بدرية صالح عبدالله

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Lecturer. Badrea Saleh Abdullah
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University
E-mail: badrea.salh@gmail.com

ملخص البحث

تقاس درجات التنمية الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات بمدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، ولقد عانت المرأة العراقية الحال مع العديد من بلدان العالم الثالث من أزمة حقيقية تخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلاد منذ حقبة الحكم الوطني في العام ١٩٢١، ولقد لعبت عوامل عديدة في تقليص حصة وحجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها الدور المتنامي للعسكر في الحياة السياسية وعسكرة المجتمع خلال حرب السنوات الثمان وما تلاها من أحداث أفضت إلى انزواء المرأة وتقليص دورها ولم يعد هذا الدور إلا بعد منح المرأة كوتا انتخابية في الدستور الجديد للعراق بعد العام ٢٠٠٣.

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي أن هنالك جملة من التحولات الأساسية التي مر بها المجتمع العراقي التي أدت إلى تعظم بمشاركتها سيما بعد العام ٢٠٠٣ ورغم هذه المشاركة التي ظهرت اثر الترتيبات الدستورية إلا أن المرأة محكومة بالتوازنات المذهبية والسياسية وأسيرة المحاور القيادية للأحزاب والكتل والتي يندر أن يجد الباحث فيها عن صوت نسائي متميز.

المقدمـــــة

تقاس درجات التنمية الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات بمدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، ولقد عانت المرأة العراقية الحال مع العديد من بلدان العالم الثالث من أزمة حقيقية تخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلاد منذ حقبة الحكم الوطني في العام ١٩٢١، ولقد لعبت عوامل عديدة في تقليص حصة وحجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها الدور المتنامي للعسكر في الحياة السياسية وعسكرة المجتمع خلال حرب السنوات الثمان وما تلاها من أحداث أفضت إلى انزواء المرأة وتقليص دورها ولم يعد هذا الدور إلا بعد منح المرأة كوتا انتخابية في الدستور الجديد للعراق بعد العام ٢٠٠٣.

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي أن هنالك جملة من التحولات الأساسية التي مر بها المجتمع العراقي أدت إلى تقليص دور المرأة في الحياة السياسية ومن ثم جاءت جملة من التحولات التي أدت إلى تعظم بمشاركتها سيما بعد العام ٢٠٠٣ ورغم هذه المشاركة التي ظهرت جلية للعيان اثر الترتيبات الدستورية إلا أن المرأة بقيت محكومة بالتوازنات المذهبية والسياسية وأسيرة المحاور القيادية للأحزاب والكتل والتي يندر أن يجد الباحث فيها عن صوت نسائي متميز.

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية ١– نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقه من أحداث وتوجهات، والتطور التاريخي لدور المرأة في الحياة السياسية في العراق منذ تأسيس الحكم الوطني.

ولأجل ذلك كان تقسيم البحث كالآتي:–

المقدمة

المبحث الأول :– مقدمة تاريخية لدور المرأة السياسي في العراق

المبحث الثاني :– الدور السياسي للمرأة بعد عام ٢٠٠٣

الخاتمة

المصادر

المبحث الأول

مقدمة تاريخية لدور المرأة السياسي في العراق

بدأت المرأة العراقية الخروج إلى الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث كان العراق تحت الحكم الدولة العثمانية، وتم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠ وقد سجلت فيها ٩٠ فتاة وقد سجلت أول مساهمة حقيقية للمرأة العراقية في الحياة السياسية هي في ثورة العشرين من القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني وهي أول معركة خاضتها في تاريخها الحديث. ورغم بساطة واختلاف أساليب المرأة عن الرجل في ذلك الوقت ولم يعرف لها دور يذكر من قبل ذلك نظرا للأوضاع الاجتماعية السائدة في حينها وهي تبعية المرأة للرجل في كل تفاصيل الحياة[١]. وساهمت المرأة في ثورة العشرين من خلال صورة الشاعرة (فدعة الازيرجية) ابنة مدينة العمارة التي زغردت الشعر في القتال ضد قوات الاحتلال البريطاني، كما ساعدت التغييرات السياسية التي أحدثتها إلى إبراز مسألة تحرير المرأة من قيودها الاجتماعية والتقاليد البالية والمطالبة بمساهمتها في جوانب الحياة العامة كلها ومن ضمنها السياسية والاقتصادية. وقد ساعدت تلك الإسهامات في ثورة العشرين في الريف أو المدينة على تشكيل بدايات الوعي تجاه قضية المرأة، وقد صدرت أول مجلة نسائية باسم (ليلى) تحت شعار (في سبيل نهضة المرأة العراقية) عام ١٩٢٣ وكانت الأديبة (يولنيا حسون) هي رئيسة تحريرها وهي مجلة ذات طابع تربوي وعظي تحاول توعية المرأة للحصول على حقوقها وتعليمها.

إلى جانب ذلك كان صوت (أم نزار) شاعرة الثلاثينيات والأربعينيات الداعية (أبناء العراق إلى طرد المغتصب البريطاني الدخيل، كما توصيهم في قصائدها بالصبر واليقظة لكيد المستعمرين وخيانة الانتهازيين ثم أصدرت السيدة مريم نرمة صحيفة (فتاة العرب) اليومية عام ١٩٣٧ وصدرت في مدينة بغداد وحدها أربع مطبوعات[٢] تعنى بشان المرأة حتى الأربعينات. بمعنى أخر أن البدايات الفعلية للحركة النسائية على المستوى السياسي كانت في الثلاثينيات وهي ترافقت مع نمو الحركة الديمقراطية المعادية للاحتلال البريطاني وتميزت تلك المرحلة

بظهور العديد من التنظيمات السياسية والتقدمية أي نشؤ تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي مميز وذات منطلقات تقدمية شاركت وعبأت النساء في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية.

بعد ذلك أصدرت السيدة (حميدة الاعرجي) مجلة (المرأة الحديثة) وكانت تدعو إلى تحطيم القيود البالية وعدم التفريق بين الرجل والمرأة وفي الإطار نفسه أصدرت السيدة (حسيبة راجي) مجلة(فتاة العراق) ومحررتها (سكينة إبراهيم) وهي مجلة تدعو للتجديد وإطلاق الأفكار الجريئة وتشكيل برلمان نسوي يتبنى القضايا السياسية مثل قضية فلسطين والاستعمار البريطاني في العراق ثم توالت بعد ذلك صدور المجلات النسائية في العراق. واعتبرت نازك الملائكة الناقدة والرائدة للشعر العربي الحديث وقصائدها التي جمعت فيها بين نضال الفرد العراقي والجزائري والفلسطيني ضد الاحتلال محذرة من المحتلين والذين ينتحلون شتى الأساليب لدخول الوطن العربي[٣].

ومع بداية تشكيل الأحزاب الوطنية العراقية ذات البرامج التقدمية تبنت قضايا المرأة واعتبرتها من قضاياها الأساسية وهذا الأمر شجع بعض النساء للانتماء إلى بعض الأحزاب منها الحزب الشيوعي العراقي (المحظور آنذاك) في خلاياه نساء من مختلف الأعمار والدرجات الوظيفية والمستويات الثقافية والاجتماعية وقد حضرن الاجتماعات السرية ويؤدين الواجبات الحزبية ويشتركن في التظاهرات والاعتصامات وتعرض بعضهن للاعتقال كما لعبت كل من (نزيهة الدليمي، وألنا يوسف، زكية خليفة، عميدة مصري، سعيدة مشعل، سعاد الخيري وأختاها حبيبة وكلنير) والعديدة من العضوات الأخريات وهنا مثلت السيدة (أمنية الرحال) وهي أول امرأة استطاعت الوصول إلى مركز عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وعدت السيدة الوحيدة في هذه اللجنة المركزية في الأربعينات من القرن العشرين[٤]. وهي خطوة نوعية للمرأة نحو المشاركة في المراكز العليا في الأحزاب السياسية. ولقد تطور الوعي لدى المرأة ففي عام ١٩٤٤ تقدمت مجموعة من النساء بطلب ترخيص لتأليف اللجنة النسوية لمكافحة الفاشية كما تهدف إلى رفع الوعي بين النساء بحقوقهن وإبراز

أخطار الفاشية على الإنسانية وقمن بالاتصال بالعالم الخارجي وشاركن في المؤتمر النسائي العالمي في كوبنهاغن عام ١٩٤٦ وانضممن إلى الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي.

كما أنشئت منظمات نسائية ذات أهداف مختلفة و أول منظمة نسائية من هذا النوع كانت باسم (اللجنة النسوية لمكافحة النازية والفاشية) تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى رابطة نساء العراق وكانت تصدر مجلة (تحرير المرأة)[٥].

وشاركت المرأة العراقية بشكل واضح في المعارك الوطنية وقضايا السجناء السياسيين وهنا نذكر عدوية الفلكي وهي تتقدم في مظاهرة ما عرف بـ (وثبة كانون) في عام ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسموث وفي أثناء الانتكاسة التي حصلت بعد الوثبة نتيجة القمع من قبل السلطة الحاكمة وسيادة الأحكام العرفية وتعرضت النساء للاعتقال والتعذيب وللإحكام الثقيلة.

وفي أيار ١٩٥٢ تأسست رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية وافتتحت لها فروع في محافظة اربيل والسليمانية عندها وجدت المرأة الكردية في الرابطة طريقا لتحقيق مطالبها وحقوقها[٦].

وفي حقيقة الأمر لم تؤدِ هذه المساهمات إلى الاعتراف للمرأة العراقية بالمشاركة على مستوى السلطة السياسية وانقضى العهد الملكي دون أن تعترف رسميا للمرأة العراقية بحق المشاركة في الحياة السياسية للعراق والتي كانت فقط مخصصة للرجال وهذا لان الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ لم يعترف بحق المرأة العراقية في هذه المشاركة ومع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري شهد تغييراً كبيراً في الدور السياسي للمرأة خاصة بعد صدور الدستور المؤقت الذي نص على أن(المواطنين العراقيين متساوون بموجب القانون ومنحهم الحرية بغض النظر عن العرق والجنسية أو اللغة أو الدين[٧]، كما أقرت للمرأة حق المساهمة في القرار السياسي من خلال إسناد أول منصب وزاري ربما في العالم العربي وهو منصب وزارة البلديات للسيدة نزيهة الدليمي، وهي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية.

وتطورت الحركة النسوية في عموم العراق نتيجة للتأثر بممارسات هذه الثورة وازدهرت أيضا النشاطات الثقافية في العراق وفي عام ١٩٧٢ قامت السلطة في العراق بتأسيس الاتحاد العام لنساء العراق والذي اعتبر المنفذ الوحيد للحركة النسائية وقدم الاتحاد نشاط واسع داخل المجتمع العراقي وهو امتداد للنظام الحاكم[٨]، وقد حقق انجازات في ميادين معينة وأبرزها الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الأمية وفي عام ١٩٧٤ أصبح التعليم مجانيا في العراق على كل المستويات وفي مجال العمل صدر قانون رقم (١٩١) لعام ١٩٧٥ القاضي بمساواة المرأة العراقية مع الرجل في الحقوق والمزايا المالية إذ تتلقى أجرا مساويا للرجل وفي ١٩٧٩ أصبح التعليم إلزاميا للبنين والبنات حتى عمر الثانية عشر وصدر في عام ١٩٧٨ قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وفي عام ١٩٨٨ قانون التعليم العالي والبحث العلمي الذي أكد على أن التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه المواصفات الموضوعية[٩].

وشهد عام ١٩٨٠ أول مشاركة سياسية للمرأة في العراق حيث تمكنت من خلالها الترشيح والانتخابات للحصول على عدد من مقاعد البرلمان لكنها كانت مشاركة ضمن أطار فلسفة الحزب الواحد (حزب البعث)[١٠] وقد دخلت البرلمان في العام نفسه إذ فازت (١٦) امرأة بعضوية المجلس الوطني في عام ١٩٨٤ فازت (٣٣) امرأة بعضوية المجلس الوطني بذلك سجلت أعلى نسبة للمرأة العراقية قياساً لنسبة النساء في الوطن العربي منذ وصول النساء للبرلمان ويعد العراق من ضمن ١٢ دولة عربية انضمت لاتفاقية (سيداو) حيث انضم في ١٣/ أب / ١٩٨٦ وعلى أساس هذا الانضمام يحق للدولة العضو بموجب نص المادة (٢٨) من الاتفاقية السماح للدول الأعضاء بإبداء التحفظات وقت التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية إلا انه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها حيث وافق على اغلب بنود الاتفاقية.

وخلال عقد الثمانينات والتسعينات حيث كانت الحرب العراقية – الإيرانية التي امتدت ثمان سنوات ثم تلتها حرب الخليج الأولى وما شهدته من عقوبات اقتصادية والحصار الاقتصادي هذه الأحداث كانت لها تأثير وانعكاسات على حقوق الإنسان في العراق بشكل عام وفيما يتعلق بالمرأة بشكل خاص أبرزها حالة البطالة طوال عقد التسعينات من القرن العشرين والاضطراب الاجتماعي والشعور بعدم الاطمئنان على دوام عمله في محيط كانت الدولة فيه قد تخلت عن مسؤولية إدارة الاقتصاد. وأن النساء اللواتي كن في السابق يزاولن مهنة مستقلة صرن لا يقمن إلا بالأدوار المرسومة لهن، وبعد أن تفاقمت البطالة أصبحت فرص العمل المتوفرة تعطى للرجال دونهن[١١].

مما تقدم نستطيع القول أن المرأة في العراق سجلت أفضل مشاركة مجتمعية من خلال الدعم السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي وخاصة في القطاع الاقتصادي والتربوي لكنها ظلت ضمن إطار المشاركة السياسية كانت مشاركتها محدودة وانتقائية وتخضع لسيطرة النخبة الحاكمة.

المبحث الثاني

الدور السياسي للمرأة بعد العام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ حصل تغيير في النظام السياسي العراقي وشكلت حكومة العراق المؤقتة من ١٣ / تموز / ٢٠٠٣ إلى ١/حزيران / ٢٠٠٤ وكان عملها تحت أشراف هذه السلطة التي تقودها الولايات المتحدة. وأصبح نظام الحكم هو نظام نيابي (برلماني) ديمقراطي مؤكدا في الوقت نفسه على عدم جواز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية إلا أن الأوضاع التي رافقت هذا النظام كانت أيضا عوامل ومعوقات أثرت على المشاركة السياسية للمرأة في العراق(١٢).

وحيث أن المنظمات غير الحكومية هي ذراع للحكومة الأمريكية ومن اجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية عليها أن تعرف نفسها وأن تعلن عن كونها منظمات تتلقى الدعم المادي من الولايات المتحدة أو ستقطع عنها المساعدة وأن هذه التحديات لها علاقة وثيقة بالمنظمات النسوية العراقية التي تم تأسيسها في الولايات المتحدة قبل الاحتلال أو في العراق بعد الاحتلال كمنظمات غير حكومية تعتمد في استمرارية وجودها على الدعم المالي والمعنوي الذي تتلقاه من (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) أما بشكل مباشر أو بواسطة ممثليها وأن هذه المنظمات لم تعترض ومن ضمنها المنظمات النسوية العراقية وكل من هذه المنظمات (الإنسانية الديمقراطية غير الحكومية) لم تعلن رفضها للسياسة الأمريكية الداعية للحرب بل العكس حرضت على شن تلك الحرب، كما صاغت برامجها ودساتيرها لتتماشى مع خطاب الإدارة الأمريكية في التهيئة لادعاء التحرير وما تلاه من احتلال مقيدة بالأموال والاعتبارات السياسية للدولة المانحة(١٣).

وأن هذه المنظمات وباعتبارها كمنظمات مجتمع المدني يُراد لها أن تكون (المحتل الناعم ***occupiers soft***) بعد التحرير ومن اجل ذلك عقد مؤتمر ٤/ تشرين الأول / ٢٠٠٢) في نادي الصحافة الوطنية في واشنطن باسم (أصوات النساء العراقيات غير المسموعة) ودعي للحضور والاستماع إلى شهادات عن ظلم نظام صدام حسين للنساء كما

ترويها (سبع نساء عراقيات من خلفيات مناطقية وعرقية ودينية مختلفة) وكان الحدث برعاية التحالف الدولي من اجل العدالة (*IAJ*) والذي يموله الكونغرس وكان من بين الحضور (صبرية مهدي نعمة ونضال شيخ شلال، هناء إبراهيم احمد، بيان حكمت، صفية طالب سهيل مسؤولة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في التحالف العالمي من اجل العدالة وضمت أيضا تركية إسماعيل حقي وهي محامية ورئيسة سابقة للمنظمة النسوية الكردية وكاترين ميخائيل عضوة المعارضة العراقية في واشنطن والناجية من إحدى الهجمات الكيميائية التي شنها نظام صدام حسين على الأكراد في حزيران / ١٩٨٧[١٤].

وفي مقابلة أجريت في ١٢/ كانون الأول ٢٠٠٢، أي قبل ٥ أشهر من الاحتلال حيث شرحت كاترين ميخائيل التي انضمت في سن المراهقة إلى رابطة المرأة العراقية وعاشت في الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٩٧ وكيف تجاهلت الإدارة الأمريكية حقوق المرأة العراقية.

لقد أظهرت الإدارة الأمريكية اهتمام بالغ قضية المرأة العراقية ومآسيها وقصص معاناتها في الأشهر القليلة السابقة لسقوط نظام صدام حسين وكان الاهتمام مكثفاً وذلك من خلال الدعوات الخاصة التي تم توجيهها إلى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الأبيض الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية ومخاطبة الكونغرس أعقبها بالقيام بجولات صحفية للحديث في مختلف المدن الأمريكية كذلك عقد اللقاءات الصحفية وتقديمهن بشكل واسع في برامج تلفزيونية الشعبية كذلك كما ذكرنا سابقاً تأسيس عدد من المنظمات النسوية الإنسانية غير الحكومية وبدعم من الإدارة الأمريكية[١٥] ومن منظمات أمريكية تتلقى الدعم مباشرة من الوكالة الدولية والتنمية الدولية وقد استخدمت نسوة عراقيات للترويج لشن الحرب على العراق وخاصة عندما احتاجت الغطاء الأخلاقي لشن الحرب وهذا ما وفرته النسوة العراقيات ولقد اختارت هذه المنظمات النسوية التي تدعى تمثيل مصالح المرأة العراقية تجاهل ما سيصيب المرأة العراقية والأطفال نتيجة شن الحرب وخاصة تأثيرات نتائج تكنولوجيا الحرب الحديثة تكاد تكون صفر في وسط العسكريين بينما تصل نسبة الضحايا

المدنيين إلى ٨٠ في المئة معظمهم من النساء والأطفال وبلغ عدم الاهتمام بحياة المرأة العراقية وعائلتها مستوى أعلى عندما باتت نسوة التنظيمات يبررن للإدارة الأمريكية احتمال سقوط ضحايا عراقيين باعتباره ثمناً يجب دفعه من اجل التحرير وضرورة لا بديل لها[١٦].

وفي معهد (الدفاع عن الديمقراطية) وهو منظمة أمريكية تعنى في محاربة الإرهاب الموجه ضد الولايات المتحدة وفي شباط / ٢٠٠٣ عقد مؤتمر في واشنطن وقد حضرته ٥٠ امرأة عراقية تقيم غالبيتهن في أمريكا وتعمل لناشطات منهن في مؤسسات أمريكية مؤثرة في صنع القرار السياسي والقومي الأمريكي. وقد نتج عن الاجتماع عن تأسيس (منظمة نساء من اجل العراق) حر – ناعح ***WFFI***) وهي منظمة شقيقة للـ (التحالف الدولي من اجل العدالة) وكانت تـمول أيضـا من لجنة (تحرير العراق – ***CLI***) وتهدف حسب برنامجها إلى (الحديث عن معاناة الشعب العراقي تحت نظام صدام وحشد القومي من اجل تحرير العراق) وفي ما يخص المرأة تقول النسوة (نريد بناء عراق جديد) تتمتع فيه المرأة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل ونتمكن فيه من تربية أطفالنا بلا خوف) ومن ابرز النساء الناشطات اللواتي حظرت الاجتماع (صفية سهيل _ رند رحيم فرانكي وهي (مؤسسة المعهد العراقي بالاشتراك مع كنعان مكية – زينب السويج – تانيا كلي الاء الطلباني – زكية إسماعيل حقي – إسراء نعيم – مها العطار، وهي نشأت في بغداد ثم سافرت إلى الولايات المتحدة وهي في الثالثة عشر من العمر وهي رئيسة منتدى العراقي من اجل الديمقراطية وهي منظمة غير ربحية لتعزيز الديمقراطية في العراق[١٧]. وبان نيران الصراف – راز رسول – كاترين ميخائيل – لينا عمر – باسمة فكري) ومن ناحية الدعم المالي حصلت (ناعح) على الدعم بشكل أساسي من منظمتين هما :– لجنة تحرير العراق (***CLA***) ومعهد الدفاع عن الديمقراطية (***FDD***) وقد لعبت منظمة نساء من اجل العراق (ناعح) دوراً كبيراً في مؤازرة نهج إدارة بوش لشن الحرب على العراق وإظهار نظام صدام حسين يشكل تهديداً خطيراً على الشعب الأمريكي لتبرير اتخاذ إجراء فوري ضده[١٨].

وبعد إعلان بوش إتمام العمليات العسكرية في العراق. اجتمعت في ٢١/نيسان/٢٠٠٣ (١٩) امرأة من أعضاء (ناعح) لتأسيس منظمة نسوية جديدة يتناسب عملها مع مرحلة ما بعد سقوط صدام، وتم تشكيل ائتلاف النساء من اجل عراق ديمقراطي ***WAFDI*** (وافدي) في واشنطن كي يصبحن مؤهلات للحصول على الدعم المادي والمالي وتم اختيار راز رسول مديرة عام لها و ينص برنامج (وافدي) أنها منظمة دولية غير حزبية مستقلة إنسانية تعمل من اجل عراق حر ديمقراطي تتمتع فيه المرأة بحقوق متساوية مع الرجل وتعنى بتقوية وتطوير المرأة في العراق الجديد كما ستكون صوت المرأة العراقية في الخارج ومن بين أعضائها الناشطات (مها العطار – سوزان دقاق – زكية إسماعيل حقي – بشرى داوود السامرائي أما رئيسة مجلس إدارتها هي باسمة فكري)[١٩].

وقد واصلت (ناعح) عملها خارج العراق وداخله بالتنسيق مع (معهد الدفاع عن الديمقراطية) ومن خلال منظمة جديدة اخرى هي (***Iraq Amer ica Freedam Alliance***) هدفها نقل أخبار النجاحات الأمريكية داخل العراق التي يخشى المعهد الا يتم تغطيتها من قبل أجهزة الأعلام كما هو مطلوب وأن مديرة المنظمة هي نفسها مديرة برنامج الديمقراطية في المعهد وهي تانيا كلي)[٢٠].

بينما ساهمت كل صفية السهيل وباسكال وردة عضوات في (ناعح) في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم ٩/ تموز / ٢٠٠٣ وبرعاية سلطة الإتلاف المؤقتة للحث على مساهمة المرأة في إعادة البناء في الوقت الذي هدمت فيه القوات المذكورة معظم البنية التحتية للعراق وتركت منشئات الدولة وأملاكها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضه للنهب والسلب والتخريب[٢١].

واستضافت (ناعح) مؤتمر سنوي في تشرين الأول /٢٠٠٣ أقيم في مدينة الحلة وتم دعمه من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات وعددهن ١٥٠ امرأة على الديمقراطية وحقوق المرأة. وقامت كل من منظمة (ناعح) و(وافدي) بتقديم رسالة إلى الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر في

٢٣/كانون الثاني/٢٠٠٤ شرحن فيها مخاوفهن من تصاعد المد الإسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة في العراق وناشدته للاهتمام بقضية تهديد حقوق المرأة وحرية الأديان ومعالجتها وإلا فشلت الولايات المتحدة في إستراتيجية إرساء الحرية في الشرق الأوسط التي هي حجر الأساس في سياسة الرئيس بوش وفي ختام رسالتهن أكدن أن المرأة العراقية تقف بجانبك لتحقيق عراق ديمقراطي من دهر مزدهر يسوده السلام[٢٢].

كما شاركت منظمة (وافدي) وبالتنسيق مع منتدى المرأة المستقلة بإرسال وفد من قياديات عراقيات إلى الولايات المتحدة في تموز /٢٠٠٤ لشكر الرئيس بوش ثم رتبت جولة لعدد من العراقيات لزيارة معسكرات الجنود الأمريكيين لشكرهم وباسم الشعب العراقي لما قدموه من تضحيات ومن المنظمات التي بدأت عملها قبل الاحتلال وواصلت عملها داخل وخارج العراق بعد الاحتلال منظمة (المؤتمر الإسلامي الأمريكي) ومركزها واشنطن ومؤسستها هي (زينب السويج العضوة الناشطة من ناعح) ومركزها واشنطن وهي منظمة اجتماعية نشأت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وتعمل على تقارب ما بين الأديان والأعراق[٢٣]. وترى زينب السويج وهي مقيمة في الولايات المتحدة والمؤسسة لمنظمة أمريكية يتوجب عليها تنفيذ السياسة الأمريكية في العراق وإلا تم تمزيق عقدها وإنها تمثل المرأة العراقية عموماً. حيث صرحت في ٢٨/ نيسان/٢٠٠٣ نحن هنا (نمثل المرأة العراقية التي لعبت دورا سياسياً ضئيلاً في السابق). وقد حصلت زينب السويج باسم منظمتها على منحة مادية من الإدارة الأمريكية ضمن برنامجين أعلنها وزير الخارجية كولن بأول يوم ٨/آذار/٢٠٠٤ مبادرة للديمقراطية النسائية العراقية والشبكة النسائية الأمريكية العراقية تستهدف إقامة روابط بين منظمات نسائية عراقية وقريناتها في الولايات المتحدة لتعزيز موارد القطاع الخاص مع الاحتياجات الميدانية الماسة كذلك إجازة للفعاليات النسائية أن يعقدن مؤتمرات في البلاد لغرض زيادة مشاركة النساء السياسية وتعزيز حقوقهن واستمرت هذه المؤتمرات التدريبية متزامنة مع العملية السياسية التي تديرها الولايات المتحدة في العراق وتسليم السيادة والانتخابات ووضع مسودة للدستور[٢٤].

وفي نيسان/٢٠٠٥ استضافت (مؤسسة المرأة العراقية التعليمية) وهي مشروع مشترك بين المؤتمر الأمريكي الإسلامي ومعهد الدفاع عن الديمقراطية ومنتدى المرأة المستقلة. وكان المؤتمر للقياديات العراقيات في الأردن وبتمويل من المؤسسة الجمهورية الدولية (*IRI*) والمؤسسة الديمقراطية الوطنية (*NDI*) وفي حقيقة الأمر أن هذا المؤتمر ما هو إلا تطبيق للمشروع الاحتلال الأمريكي بوجوه عراقية مع مبالغ مسروقة من الثروة العراقية الوطنية وموزعة باسم المنح والمساعدات للمرأة العراقية وأن هذا المؤتمر مثل باقي المؤتمرات وورشات العمل المنظمة أمريكيا قد فشلت في تفهم مشاكل المرأة العراقية ولا تمثل المرأة العراقية وما هي إلا محطة من محطات تنفيذ المشروع الأمريكي في العراق.

ولذلك اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد[٢٥]. وبعد عام ٢٠٠٣ ازدادت مشاركة المرأة في المجالات السياسية لدى الكثير من الدول العربية خاصة بعد المشاركة النسوية العراقية بنسبة ٢٥% داخل البرلمان العراقي ونيلها ستة مقاعد وزارية في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان الفرنسي سوى ١٢% والبريطانية داخل مجلس العموم ١٩% بعد أن ابتدأت مشاركتها عام ١٩٤٨ نسبة ١% بينما تحتل المشاركة في كل من مصر والأردن ودول الخليج لن تتعدى مشاركتها أكثر من ٣% ولازالت تعاني في بعض البلدان الإقليمية من حق الترشيح وأحياناً حق التصويت[٢٦].

إنّ المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته فالمشاركة هي ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة سياسية وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فان مسالة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية.

كما أن درجة الوعي في المجتمعات العربية لم تسمح حتى ألان بتمثيل المرأة في البرلمان من خلال معارك انتخابية تخوضها على قاعدة برنامج واضح[٢٧]. وأن أوليات دخول النائبات إلى البرلمانات العربية تختلف بين قطر وأخر معظمهن دخلن من باب الولاء للحزب

الحاكم وعلى قاعدة التعيين المباشر أو من خلال القوائم الحزبية أو جبهوية معدة سلفاً بحيث تتحول المرأة النائبة إلى مجرد كوتا تضاف إلى البرلمان ويمكن شطب اسم النائبة أو بقائها في البرلمان تبعاً لمزاج الحاكم العام وليس لنجاحها أو فشلها في الأداء البرلماني[٢٨].

وهذا ما ينطبق الشيء نفسه عندما دخلت المرأة العراقية مجلس الحكم الانتقالي ودخلت الجمعية الوطنية والبرلمان العراقي عن طريق (الكوتا) فقد رشحت أكثر من الفين (٢٠٠٠) امرأة من مجموع (٦٠٠٠) ستة ألاف مرشح، أن اعتماد مفهوم ومنهج الكوتا (حصص) من اجل تمكين المرأة العراقية من الدخول إلى مختلف المؤسسات القيادية والسياسية والذي ورد في قانون إدارة الدولة الذي وضعه بول بريمر الحاكم العسكري في العراق المحتل هذا القانون أعطى للمرأة العراقية الحق في المشاركة بنسبة لا تقل عن ٢٥% في الجهاز التشريعي والتنفيذي فرشحت المرأة ولكن عبر المحاصصة والطائفية بدلا من استحقاقها الحقيقي وفقا لما تملكه من مؤهلات وقدرات قيادية.

وأن وجود المرأة في البرلمان العراقي هو مجرد إشغال مقاعد وفق إملاءات سياسية وحزبية فلا يؤثر من حصولهن على هذه النسبة ولا يكون لهن صوت مؤثر(٢٩).

وتشير التجارب على عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار السياسي المؤثر والفاعلية السياسية على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا إلا في حالات نادرة جدا ومحدودة وهذا ما ينطبق على جميع الدول العربية ولم يكن السبب في القوانين أو موقف السلطات دوماً وإنما كان عائداً إلى بنية الوعي الاجتماعي العام والأيديولوجيا المتجذرة[٣٠].

ويفعل تطبيق نظام الكوتا (***QUATA***) وعملاً بالمادة (٤٩) للفقرة الرابعة من الدستور العراقي الحالي (٢٠٠٥) الصادر عام ٢٠٠٦ والتي نصت على (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب كما ذكرت الفقرة (ج) من المادة الثلاثين من القانون (نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية التي لا تقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية[٣١] كما تتزامن حملة (الكوتا) حملة أخرى خاضتها المنظمات

النسائية بالاحتجاج على قرار *١٣٧ وتبني (الكوتا) والذي الغي قانون الأحوال الشخصية فتشابكت الفعاليات والأنشطة النسائية حول موضوع إلغاء قرار (١٣٧) وتبني (الكوتا) ومن خلال هذا الموقف من القرار الذي جسد وحدة وفاعلية العمل النسائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبإلغاء قرار (١٣٧) في ٢٠٠٤/٢/٢٧ وادخل نسبة لا تقل عن ٢٥% لتمثيل النساء في الجمعية الوطنية في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي صدر في ٢٠٠٤/٣/٨ دليل على أن الحركة النسائية على مستوى عالي من الوعي والتنظيم والمبادرة.

وعند متابعة الكوتا النسائية في العراق ترى إنها طبقت شكليا وكما هو واضح في عدد من المقاعد النسوية في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية وفي ٣٠/كانون الثاني / ٢٠٠٥ حيث بلغ مجموع المقاعد النسوية (٨٧) مقعد من أصل ٢٧٥ مقعد أي ما يقارب الثلث أي العدد تجاوز النسبة المخصصة للنساء في قانون إدارة الدولة المؤقتة والبالغ ٢٥%. إلا أن المتتبع للتجربة الجمعية الوطنية التي استمرت قرابة العام الكامل إذ لم يسجل نشاط فاعل لهذا العدد الكبير من العضوات وفي حديث وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك زهير الجلبي أكد أن هناك (مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية قائلاً أن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات..... وأضاف أن تخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نصف المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق، لكن أنما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخل البرلمان)[٣٣].

ومن السلبيات التي رافقت تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لأحزاب أعطتهم هذه المقاعد وحرضتهن على مقاعدهن الأمر الذي دفعهن إلى أن يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسية التي وصلت إلى الجمعية الوطنية من خلالهم.

وفي انتخابات مجلس النواب في دورته الثانية في ٢٠١٠ في ٧/آذار/٢٠١٠ بلغ أكثر من (٢٠٠٠) من أصل ٦٥٣٩ مرشحاً في عموم الدوائر الانتخابية في البلاد هذا العام تتنافس على (٣٢٥) مقعد وقد حصلت أكثر من (٨٠) من النساء في البرلمان.

وعدد النساء في السلطة القضائية في العراق لعام ٢٠١١ بلغ (١٥ قاضية) (٥٢مدعي عام) أي المجموع ٦٧ امرأة لكن المتابع لتجربة المرأة العراقية في البرلمان ترى أن مساهمتها في السلطة التشريعية إشارة واضحة على ضعفها في الأداء ولم تستطيع الكتلة النسوية داخل البرلمان على تعزيز العمل النسوي من خلال تعجيل مجموعة من القوانين التي تعزز دور المرأة في المجتمع والدولة فضلاً عن ذلك لم تفلح البرلمانيات رغم وجود أكثر من (٨٠) من النساء كبرلمانيات في مجلس النواب من إقرار تشريع يحمي المرأة ويدافع عن حقوقها العادلة ولم تفلح البرلمانيات من طرح قضية المرأة العراقية التي ترزخ تحت ظروف الفقر والعوز والانتهاك والعنف الأسري[٣٤].

ويرجع هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل والمعوقات الأساسية التي تقف أمام أمكانية نمو وتعزيز دور المرأة والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في أجواء طبيعية منها :-

١- تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي انعكست على المجتمع العراقي بصورة عامة ووضع المرأة بصورة خاصة وكانت تعاني المرأة من مشكلة اقتصادية حيث أن الوضع الاقتصادي يؤثر على المرأة وحياتها بصورة عامة وهذا ما ينعكس أيضا وبشكل كبير على ممارسة المرأة للسياسة بشكل عام.

٢- أن الحزبي للمرأة العراقية يختلف عن الرجل العراقي فهي تميل بطبعها السلوك المحافظ والمتدين أكثر من الرجل ٠وهي بعيدة عن الارتباط بالأحزاب ولهذا نرى المرأة اقل ميلا للارتباط السياسي على الرغم من تهيئة الفرص المناسبة لها٠ للانتماء الحزبي بعد العام ٢٠٠٣ كون العمل الحزبي اظهر نوعا من عدم الاستقرار[٣٥] ولم يسن حتى هذه اللحظة قانون للأحزاب السياسية في العراق الأمر الذي جعل الحياة الحزبية في العراق غير واضحة المعالم.

٣- أن الثقافة الدينية تلعب دورا أساسيا في التأثير في سلوك السياسي للمرأة خاصة وأن بعض الجماعات المتشددة دينيا التي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة السياسية حيث

تتعرض الكثير من النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني إلى التهديد والقتل مما يؤثر في مشاركتهن في الحياة السياسية.

٤- بسبب تدهور الوضع الأمني والتفجيرات المتكررة أدى إلى تزايد عدد الضحايا في المدنيين ومنها النساء أو من جراء الهجمات العشوائية في الاسواق.

٥- اختطاف النساء في العراق والذي يبث الرعب في نفوس الأسر ويحول دون مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، إضافة إلى ذلك أن العنف السياسي والإجرامي المسلح نتيجة النزاعات الطائفية أدى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي وهذا ما يؤثر في البيئة التي تسودها الفوضى الأمنية هذا ما ينعكس على نفسية المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة في العمل السياسي نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية[٣٦].

٦- أن ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية أي أن الموروث من المعتقدات والأعراف والتقاليد والقيم مؤثر في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة حيث الكثير من النساء يعارضن دائما الحياة السياسية ويفضلن أعمال أخرى أكثر ملاءمة لشخصية المرأة وكيانها وكما أن العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأي أن مثل هذه الأعمال تناسب الرجال ولا تناسب المرأة. مما تقدم يمكن القول أن ضعف الدور السياسي للمرأة في العراق يرجع إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية وأبرزها المعوقات الأمنية كلها عوامل متداخلة تؤثر في تحديد دور ومكانة المرأة الاجتماعية والسياسية المتدنية وهذه المتغيرات جميعها تقف عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وصحيح أن المرأة في العراق أنها تمتلك الوعي إلا أنها لا تمتلك مقومات الاستمرار ومع دخول النساء في البرلمان الذي جاء بفضل الكوتا (الحصص)؛ وأن المجتمع المدني الذي جاء بتمويل خارجي هذا ما يؤثر ويهدد أمكانية استمرارها في النشاط في حال توقف هذا الدعم؛ لذلك ينبغي أن تخرج من الدور الضيق للحزب ويفترض أن تقوم هذه المؤسسات في تثقيف المجتمع بوعي نسوي حقيقي وليس وعي حزبي ضيق.

الخاتمـــــــة

على الرغم من أن المجتمع العراقي كان من المجتمعات العربية السباقة لإدخال المرأة في سوق العمل وميدان التعلم إلا أن ذلك لم يرافقه مشاركة واسعة للمرأة في النشاط السياسي ولاسيما خلال العقود التي أعقبت تأسيس الحكم الوطني في العراق بعد العام ١٩٢١ ورغم تنامي الدور السياسي للمرأة بعد العام ١٩٥٨ إلا أن مشاركتها في المفاصل الأساسية للسلطة بقي هامشياً ولم تكن فاعلة في اتخاذ كثير من القرارات المصيرية التي مر بها العراق في العقود التي سبقت العام ٢٠٠٣

ورغم التحول السياسي الكبير الذي جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقه من دعوات للتحديث وزيادة مشاركة الفرد في السلطة فان دور المرأة بقي محدداً بإطار الحصة الانتخابية أو الكوتا والتي حددت نسبة مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء بالبرلمان أو في مجلس الوزراء.

ولابد من القول تنامي و تناقص دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية معروف بمدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها في السلطة ومفاصلها الأساسية والعمل على تعديل بعض التقاليد الموروثة التي تحول دون مشاركة المرأة وتدخلها أو دون نجاحها في الحياة السياسية أو حكر مشاركتها على جهة دون أخرى من التيارات السياسية.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

١– حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، طهران، ٢٠٠٥، ص٥٢–٥٣.

٢– هيفاء زنكنة، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأمريكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٠.

٣– هيفاء زنكنة، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

٤– وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، الأردن، ٢٠١١، ص١٦٠.

٥– هيفاء زنكنة، مدينة الأرامل المرأة العراقية في مسيرة التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٥.

٦– هيفاء زنكنة، مدينة الأرامل المرأة العراقية في مسيرة التحرير، مصدر سبق ذكره، ٤٦.

٧– ناهض حسن جابر، حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث (١٩٢١–٢٠٠٣) مجلة روافد، بغداد، العدد الأول، كانون الثاني،٢٠٠٨، ص٣٢.

٨–وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره،ص١٦٣.

٩– ندى أحسان، و ندى عبد المجيد الانباري، المرأة في التعليم العالي في العراق (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٧، كانون الأول / ٢٠١٣، ص١٣.

١٠– طيف مكي عبد الخالق، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص١٨٦.

١١– علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩٣.

١٢– فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الإستراتيجية بيروت، ٢٠٠٧، ص١٦.

١٣- جيمي بول و سيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، ترجمة مجد الشرع، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٩.
١٤- المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، صادر عن وزارة حقوق الإنسان، ٢٠١٣، ص٦.
١٥- المركز الوطني لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص٧.
١٦- عبد الجبار احمد عبدالله وهدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٢)، كانون الثاني/حزيران، ٢٠١١، ص٦٠- ٦١.
١٧- هيفاء زنكنة، المرأة العراقية والاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.
١٨- وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.
١٩- هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠١.
٢٠- هدى محمد مثنى، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.
٢١-عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي، بغداد، العدد الثالث، السنة الأولى، حزيران، ٢٠١٢، ص٦.
٢٢- سيار جميل، العراق دراسة في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٦، أبو ظبي، ص٤٨- ٤٩.
٢٣-كوثر عباس الربيعي، التنظيمات النسوية في العراق الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٩٩ – ٣٠٠.
٢٤- ليلى الخفاجي، انتقاد وتهميش المرأة العراقية في المؤتمرات الدولية وعلى الموقع الأتي ***http://www.amangardon.org/a.news/wmview***: في ٢٠٠٨/٤/٢٣ (أمان) .
٢٥- ليلى الخفاجي، مصدر سبق ذكره.

٢٦- مسعود ظاهر، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد (٣٢١)، تشرين الثاني / ٢٠٠٥، ص٨٦.

٢٧- سمير عبد الرحمن هائل الشميري، المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٢١)، تشرين الثاني / ٢٠٠٥، ص٩٤.

٢٨- مسعود ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

٢٩-عبد السلام إبراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠، ص٢٥.

٣٠- حذام زهور عدي، قضايا المرأة العربية المعاصرة، المستقبل العربي بيروت، العدد (٢٧٥)، ٢٠٠٢/١، ص١٣٧.

٣١- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، العراق، ٢٠٠٨، ص ٢١٦-٢١٧.

٣٢-عبد السلام إبراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره،ص٣٧.

٣٣- قاسم عبودي، دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق، جريدة المدى العدد (٢٧٦٥)، ٢٠١٢/٤/٣ وعلى الموقع الأتي :-

http://www.almadaapeper.net/ar/news

٣٤- المركز الوطني لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص١١ .

٣٥- رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٧٧ .

٣٦- رغد نصيف جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢ .

The Political Role of Iraqi Woman After 2003

Lecturer. Badrea Saleh Abdullah
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

Human Development scale, in any society, is measured by the extent of women's participation in political life. Iraqi women suffered from, such as many of the women of countries of the third world, real crisis concerning their participation in the country political life since the era of the national government in 1921. Several factors have played a role in minimize the volume of women's participation in political life because of militarizing the society throughout the eight-year war and its consequences leading to marginalize her function. However, women granted the electoral Quotient in the new Iraqi constitution after 2003.

The research's hypothesis is that there are number of fundamental changes undergone by the Iraqi society that led to maximize the women's participation, especially after the year 2003. Despite this contribution demonstrated the constitutional arrangements, but women are governed by sectarian and political equipoise and leading axes for the parties and blocs, which is rare to find a Women's voice.